لا يختلف فيه العقلاء ... الضروري سماه العلم بل النظر يغير العلم اذا عرض انه
علم ضروري فقالوا الدليل ما اذا تم لم يخلف العالم فالضروري لا يختلف فيه اثنان من
العقلاء **وجوابه** ان هذا علم ضروري له سبب وشبهة سواء حصل على الوجه
الصحيح والنظر الصحيح من المطلع على وجه الدليل وبين الخبر الواضح المقترن
بالعلم الدليل على وجوه الصانع لكن انما يوصل من نظر فيه من حيث الحدوث او امكان
الذوات من حيث ان فيه دلالة بنفسها مستغنية عن المحل او قابل المعاني او ان فيه
حالا في محل او موجودا او معدوما فانه لا دلالة له ولا اشعار فيهم لم يظهر احد انه
الصحيح حتى يشاركونا في العلم **قوله موتيه** المونية الحقيقة والشبهة المرئية
المخيلة باعتبار التخيل والوهم اذ قد يختلف فيهما على نحو ثلاث مائة
قول **قوله العلم** هل الشيء فرع تصوره، ويقال ايضا للعلم بالشيء، وهذا او قوله فرع
عن قوله محذوف **قوله** اما يتوقف على تصور ما يعني وقد تصورنا ذاته بوجه ما
تعلمنا بكونه موجودا وخالفا للعالم الخبير فلا من التصورات التي يستدل عليها بهذا
البحث بما يخلو به قاذة واحلامه ذاتي انه تجاسر بغير وتحكم عليه بانه
متحرك او ابيض او موجود الى غير ذلك مما لم تتحقق ذاته انتفاء منه تصورها **قوله**
من ملاحظة التركيب والهيئة العارضين لهما ... التركيب مرسلا يجمع الى تقدم
الصغير على الكبير في النفس وبه فارق الشكل فان اول الرابع والهيئة من امور الحيز
الوسط كما في الصغير موضوع على الكبير فهذه هيئة والشكل اول وخمسة
هيئة اخرى وهو اثنان وعلى هذا يستغني بالهيئة عن التركيب فافهم **قوله**
وان كان لخلل في حاله فهو لان مادة الدليل من حيث ذاته والخلل فيها بان تكون
كاذبة كلها او بعضها كقول الحشوي العالم موجود قائم بنفسه، وكل موجود
قائم بنفسه، جسم بهذا الخلل في نظمه لا لكبرى حقيقة لكون الكبرى كاذبة
بل لكم بنتيجة كما تبين وهي العالم جسم او كلا لكن قول المتكلمين ومن
الصحيح وقيد فانه في القياس قول مركب من اقوال متى صدقت لزم عنها لذاتها قول
اخر بذاته واسمه لتدخل الشبهة والقياس قول مركب في النفس كما ذكره محصل
وكل مركب فيه على اربع العلية الفاعلية والمادية والصورية والغائية وهذه

الشيء ماهيته الشيء وهو اقوى فالحتب والخيط للحصير والحتب والمسمار للسرير وصيرورة
الشيء ماهيته الشيء فالفعل كالمبنية المحاطة من اجتماع والحتب في الحصير بل الحصير
يكون مبنيا والثاني مذهب المتكلم وهو المشهور **قوله** يعني نظر بشبهة على
النقيض يعني كالناظر مثلا في شبهة النصارى فانه تقود الى ان لله معنى لا يقوم
لا بنفسه لانهم كما عرفت من اقانيم الثلاثة ومن نظر بشبهة
بشبهة الحشوية تقوده الى انه جسم فيقع الشك في ان لله خمسة اقانيم
هل هو جسم معنى لا يقوم بنفسه وكلامه فالله تعالى عن ذلك علوا كبيرا وكذلك
الناظر بشبهة القدرية فانها تقوده الى ان العبد اطا فاذرة العبد اطا فاذته الى الشك هل له
نظر بشبهة في شبهة الجبرية على انه لا قدرة له اصلا وكلامنا بالسد **قوله** وهو في الحقيقة نفي
قدرة بما يخلق او لا قدرة له اصلا وكلامنا بالسد **قوله** وهو في الحقيقة نفي هو عائد
الى الخلل لا في الناظر في الشبهة المتعارضة **قوله** او تنتهي الى الضروريات الدليل
مقدمات كلها نظرية او بعضها بانه يحتج عليها وبيسر عرفتها بغير امر اخر
تنتهي الى الضروري **قوله** العالم حادث وكل حادث له صانع **قوله** العالم حادث
مقدمة نظرية بلا بد من دليل يستدل عليها بغير امر اخر حتى تنتهي الى الضروري كان
تقول العالم متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث ما نظر فيه وقع الاستدلال
عليها بالتغير الذي هو ضروري اعني موسوما بعلى ان استدلال التغير المحوج محتاج الى
نظر اخر حسبما نبه عليه المؤلف لجريه فوله **قلت** لعرض على الكبرى
الى اخره فلم تكن الكبرى ضرورية كما انتهى اليقين ولا بد من انتهاء النظرية الى الضروري
وبيانه ودليله ليحصل العلم كما ان النظرية اذا انتهت الى الضروري تقف الاستدلال الى النظرية
اخرى وستدافع الى انقطع لزم الدور او التسلسل وهما محالان او تسلسل لا يحصل **قوله**
فالعلم به والجهل واما فقط يدرك العلم والجهل والنظر والشك والوهم اخراج
خاصة مع ان العلم كما يطلق بقيد النظر يطلق بقيد جميع ما ذكر معه من جهل وشك وغير ما
وكذلك يطلق بقيد النور ونحوه من امارات الحاسة ومثل ذلك يقال في ادراك الضروري
النظر يطلق بقيد ما ذكر معه وقوله ما ذكر اخراج الحاسة ثم بقيد الاضافة
للاول اخراج العاقلة ثم بقيد الاضافة بمعنى كما تطلق النظر والعلم وجملة اخراج قطعه

ان مراد جمهور علماء امتنا على الحرم ومنزلته كثير من الشيخ رحمه الله
وتبعا له على المقلد قال وبسببه نازعه اهل مكة من اهل تلمسان قال الشيخ
ابن مكي وجماعة وانه واجب عليه تقليد المقلد ونسبه له الى الجمهور وقال
ان كثيرا سئل وافتى به قلت مر عفا الله وقد رجع في شرح الصغرى والمختصر
عما قرر هذا التقرير فراجعهما قوله وقد حكى عيني واحد اجماع عليه
يحتمل ان تكون الحكاية عن عيني واحد اما الجمهور فيشمل حينئذ حتى
اجماع على ان من عاش بعد البلوغ زمانا يمكنه فيه التعلم ولم يتعلم وصار
ويؤيد المؤلف حمل اما الجمهور على ظاهر مرانه في المقلد الجاهل ولما حكى الاجماع
مع شهرة الخلاف اعقبه المؤلف بقوله اذ الظهور مسلم وعدم مشاركة على ما طعنه
الى اخره، ولم يذكر هذا القيد في شرح الصغرى فقال لعل ذلك منه لم يجر له الحاجة
ولو بالتقليد قوله اعتقاد جازم لقول مجتهد مصيب، لبحثه جاز تقليد المعتقد بهذه
صفة وقد كتبت واجزت والمنبر اشتبه وجاز بمعنى جوز به وقد تقدم مثله في قوله
البرامبر الفاطمة وما قال يحتاج الى البحث جاز لان الحرم مبنية على الاختصار وكما
سبق الشيخ ابن عرفة لكن عادته ذلك عنه اختصار وقد يجاب بان الاعتقاد
قد يطلق على ما يشمل الجزم والظن بمعنى ان احدهما اجزم بقوله جاز وقد يحقق
هذا الحرم رحمه الله بزيادة قوله غير مجتهد وغير بقولي حر سواء قول الغير
بغير دليل العمل بقول غيره من غير صحة ان هذا يخرج قول المزني واجماع بما
لا تتوقف حكاية الحجي عليه كما تقدم في التضحية واحتلام الخلاف الجاري ان حر الشيخ
ابن عبد السلام بهذا المعنى واما الاعتقاد قول المزني بما تتوقف حكاية الحجي عليه
هو اعتقاد قوله ان الله موجود، او عالم او قادر ونحو ذلك اعتقاد قوله انه رسول
هو تقليد بالاشارة ويشمله الحد ولا يخرج من قوله مجتهد لان الحيثية مراعاة في حد
وهذه الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار بالتقليد اعتقاد جازم لقول غير مجتهد من حيث
انه مجتهد والخارج من الحد انما هو اعتقاد قول المجتهد من حيث انه مجتهد ومن المختصر
قوله وجود الصانع مثلا بالاجتهاد من حيث انه مجتهد انه الحجة فرع معرفة
حكاية الحجي وما تتوقف عليه من معرفة وجوده، لعل معرفة صفاته التي لا تثبت حكاية

الحجي الا بمعرفتها وقد اشار الى هذا في شرح الوسطى قوله ومعرفة مدلول الشهادتين
معرفة بالربع عطفا على الاعتقاد وسوغ خارج عن اعتقاد المذكور به الحد قوله مجموع
عن تفريق موقف لدليل اجمالي على سبيل التشبيه كما مر في الحد وحقيقة الدليل الاجمالي
كما في قوله مقدور عليهما به موقف لقوله تفصيل على سبيل التشبيه ايضا فالتعبير
به لحاجة قوله في المحل الذي يعرض له الخلاف وقد رددنا او قد سمحنا قوله بعد ايمان
في التقليد فيما، خير فيما يحتمل ان يعود الى الاجمال والتفصيل واحسن منه
وابين من جهة المحل ان يعود الى مدلول الشهادتين والمحاد والعتبة بما ويل
محل المحاد والعتبة وسماه اخ قوله على مقتضى قول الصغير الصغير بشر الذي
ابن التلمساني شافعي المذهب مصري الدار ومن اجل تلامذة تقي الدين المقترح
قال الشريف ابو يحيى بن زياد شارح الاسرار الجلية واشار شاه قوله وقول الشامل
فاذ يوهم انه عطف على نقل المقترح وكما يوهم كذلك قوله لنقل المقترح علة وجودا
قوال الثلاثة واثبات لها وما حذفه من الشامل خارج عرض له او لبعض اجزائه
كما قوال ولا يتجه عطفه عليه سمعت شيخنا الامام ابا عبد الله بقول اذا بشكل
علينا عند بعض يحيا الموتى كانه لبعض اجزاء من تلك الاقوال او لجله اختلف
هريفة قلت والذي يظهر انه انما عطف عطفا على قول الصغير المحل الغول
الثالث هو قول ابن سلمون وهو مقتضى قول الصغير قول الشامل لقوله حكى وما
جمع على الصغير من ان كبعض ما يسعه المخير فيه اختيارا وهذا يقتضي كغير
المقلد وقد احكاه ابن الحاجب عن قيل ضعيف وما يسعه وزنه اختيارا الغايتين
على القول بكفر كما سيأتي مع حمله على صحيح واما على القول بصحة ايمان المقلد وهو
بداية الخلاف فيما ذكر وحمله القول بكفر المقلد مقتضى قول الشامل وسيأتي على حمله
على خلافه وقدم انه تاو له في شرح الصغرى قوله نقلا لا مر عن الامام وغيره فانه لا من
الى اخره احد القولين هو المرجح به ان المعرفة فرض عين بالدليل الاجمالي وفرض
كفاية بالتفصيل هذا نقل صاحب عن الامام الصغير ومراده ان الاجمالي تبرأ به الذمة
وفرض العين بالخفيفة انما هو على الدليل الخصوص الاجمالي والقول الاخر هو نقل ابن
مرزوق عن الامام انما فرض عين بالتفصيل لا يخرج الاجمال عن عهدة الوجوب المعرفة

بالتفصيل عن هذا القابل بيت بفضل الايمان ولا شرط فيه وانما يمن من الواجبات الغير
عينية كالصلاة ونحوها فان لم يعلم وجوبها لعذر فهو معذور اذا لم يعتقد وان لم يعتذر الى الله
ديانة لواجبا بدليل ولا الشبهة بقينا على اعتقاده الصحيح لانه اذا اعتقد انها
تسقط عنه لذا اذا اعتقد وذلك به وصحيح بفضل لان من لا ارتباط بينهما وبينه ولا اصل
بالقول الثاني وجوب المعرفة بالتفصيل على الاعيان لا حد وجوب المعرفة اصلا
قال فيتوهم من الجملة ومثيل الوهم موقوله فانبلا الى اخره لانه حال مما يليه الذي هو
خبر صاحب الثاني وهذا الذي ناسب القول بالوجوب لا القول بنفيه وابطاله وكذا
بالاكبار للامر اي الذي ان القول الثاني وجوبها على الاعيان بالتفصيل مع غير ذلك فيه
للا نفي الوجوب قوله عملا بمقتضى عكس النقيض الموافق وتبديل كل من لحرف بالفضية
بنقيض الاخر مع بقاء الايجاب والسلب بحاله كقولنا في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا
انسان او كل من ليس بحيوان فليس بانسان وكقولنا بعض الحيوان انسان بعض ما ليس بحيوان
فليس بانسان وعكس النقيض المخالف بتبديل الموضوع بنقيض المحمول والمحمول بعين الموضوع
مع الاختلاف بالايجاب والسلب كقولنا في كل انسان حيوان انا لا شيء من لا حيوان بانسان
وعكس النقيض الموافق بتبديل العين بالعين مع بقاء الايجاب والسلب بحاله كقولنا في كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وكل قضية يلزم منها عكسها
وعكس نقيضها الى عكسها المستوى وعكس نقيضها الموافق والمخالف يعني انه يلزم
من صدق ما هو صدق العكس قوله ان الله امر عباده المؤمنين الخ دليل ان هذا الخبر
جعل وان التقليل لا يليق للجعل وبه من الحجة ان يقال ان سياق الحديث قد يشعر بان الله
في اقل الحلال او فعل الصالحات فان جعله في صحيح مسلم ان الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا
وان الله تعالى امر عباده المؤمنين بما امر به المرسلين فقال تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات
واعملوا صالحا انني بما تعملون عليم وقال تعالى يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم
ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يمد يديه الى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام
ومشربه حرام وملبسه وغذي بالحرام فانى يستجاب قوله فانما الخ لقد التقليل اي
الصحابة رضي الله عنهم بترك المفعول لعلم انه من مفعوله اذ كثرة اكبر الناس
لهم واي امن الناس امنت وما لا يكتسب احدهم نفسه على نفع لهم واما معنة من الذين

يمل مع قال احد لصحب عقله ومن خلا وصيته على ابي هذا في التوجيه الاطويلة الميل
بن ياء التحتانية الساكنة ثلاثة عالم ومتعلم على سبيل النجاة وهمج رعاع اتباع كل ناعق يميلون
مع كل ريح الى اخره وانخ مستراح المفرح للاستراحة قوله التقليد في علم التوحيد عالم الذي
ذهب الى التقليد دون ما عليه ما بعده قوله مذهب اهل الحق الخ ما اول به
به كلام الخزاعي في سياق كلامه في الاحياء في غير ما موضع يقتضي خلاف ذلك والله اعلم
الكلام مبني على الاعتقاد مع صحيح والمفلس من اهل النجاة وغير ذلك عفا الله عنه يوجه الى الذي
ذهب اليه فليهذا قال الخ عفا الله عنه وتامل كلامه في الاحياء وفرائد كتابنا سماه
بجلاء الحواس عن الخوض في مسائل الالتباس قوله من المطهرة عن المطهرة عن المطهرة
المطهرة عن الجليس جعل الدعوى جزء امر الدليل فهو يستدل به وفيه النزاع على
الشيء بنفسه تقول هذا بعض المفلسين اقول يا ناما من نحو لان النزاع وقع في كونه مؤمنا
فليف يكون اقول يا ناما من الناظر فلا اقول يا ناما فرع قوله مؤمنا فهو مستدل به وفيه
النزاع قوله جملة العطاء وصبهم بالجمل اشارة الى بشرة الحنفية بين المصلين
خاصتهم وعامتهم بلا تخصيص عن الجملة فلذلك يعتبر جملة العطاء بالقدر ويحتمل ان
يقول اشارة الى ان الاعتذار عن المعصية بقدر الله تعالى جبل وغير صواب وان كان في الجملة
كذلك والله اراد كل كبائر الجملة او معصية او غير ما لكن الاعتذار بذلك به
مشبط بالحنفية دون الشريعة كما ان الشرع لم يجوز بل الصواب ان يرجع على نفسه بالذم
وما ورد في الصحيح من قوله يجيء احدهم موسى الى غلبه بالحجة فال اتلوفي على ام فذكر
على قبل ان يخلق فلا يلتفت لان ادم عليه السلام لم يعص عمدا وانما اكل او نسي
ناسيا فلم يعتذر بعصمة وقد ذكر الامام المازري في اكمل اجوبة اخر فقال ابو الحسن
الزجاجي في اليوم واسمه احد اجوبة على موسى عليه السلام بتوبة الله تعالى عليه واعلم بما
لتوبة يرفع الهوى وسوسته فيأس الصبي وموجزه احد مقترحي الفيام للعلم بما وقا
لعني اتلوفي على ام ليس وقبل التوبة منه قوله وانكار الشجاعة عجب على قوله
ما انكره المحشي لانه لما على قوله جواز ابتداء المعصية قوله حجة عليه لانه هذا لكل الجواز
بدليل العجز على ما حققوا كذا في الجمهور بين المثلب والمخلب وبين مجمل النكر ومن كما
يجيء والمتسط به على الحنفية اهل العلم الذين حضروا بلاده ولبنواه فانهم معانيه

غير ملبس

وقد بعث الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم بدين الاسلام وجعله ناسخا لجميع الاديان وخصه وكمل
ان الخلق ساع في اثره فمن لم يدخل في دينه فهو خارج عن حد الملة قوله لو لم يسمع به رجال
امة من اليهود والنصارى ومسلم والنسائي وابو داود وابن خزيمة وابن حبان وابن
ماجة وابو اسحاق ابراهيم بن ابن حبان التميمي الدارقطني والبيهقي وابو نعيم احمد بن عبد الله
الحافظ وابو بكر بن ثابت الخطيب والحافظ بن عساكر الذي وغيرهم من المحدثين فانهم معتنون
بالرد على المبتدعة بالاحاديث النبوية وعبد الله بن سعيد بن كلاب وابو العباس القلانسي
شيخ ابي الحسن الاشعري بن مجاهد المتكلم وابو الحسن الباهلي صاحب الاشعري و
القاضي ابو بكر الباقلاني واستاذ ابي اسحاق الاسفرايني وابو بكر بن فورك وابو المظفر
الاسفرايني صاحب طاهر وسماه والحرمين شيخه ابو القاسم الاسفرايني تلميذ
الاستاذ ابي اسحاق ونحو هؤلاء من العلماء المحتسبين بالرد على المبتدعة بالبراهين العقلية
والقواطع الشرعية رضي الله تعالى عن جميعهم ونفعنا بهم وقد مت المحدثين ان كان كلام
المؤلف بالتغليب انتهى وانت زيادة تبرك بالمحدثين لانهم اثبت بقولهم الثابت عن الصحابة
بالاحاديث النبوية والمتكلمون ناظروا وتعبوا فقوله وفي اثارها جمة من الخلق ما علم
الواو واو الحال من ضمير المؤلف قوله نهاية اقدام اهل العقول كذا ان هذا بالنسبة
الى حقيقة ما ان الله وصفاته كما انها لا تدرك بالكنه بالعقول ان ادركت وخاضت في
كل ما عسى ان تخوض فيه محفوفة بمفازة عظام وادية الكلة وفي قوله نهاية اقدام العقول
تورية بلطيفة الى ان بعدها نهاية العقول قوله وهذا اقر الجميع بالعجز ان ما كانوا
يجيبون به من انتبع من جملة اهل البدع بل من عاشهم بعض هذا مشيخ ليلة
فتنة ايضا جامع طلاحه وحسن بنته قوله ما ملاء ليل عليه والاملاء الاراءة بالمد
ليل ما يدل فعلها وبالهمز ما يدل اثنا ومنه اصطلاح المنطقيين في الدليل انه ما
يطلقونه على ما يدل اثنا خلافا لاهل اصول الفقه بانهم يطلقونه على ما سواه قوله
المصروف اي المحدث بالصرف وكذلك المذري هو المحدث بالذرء ومنه ما ورد في الحد
يشرفون الجد رضي الله عنه ما ذرت ولا ثريت اي ما حدثت بالذرء قوله مرجع نورها
لبسيطة اي عم بركة رسالته قارض لها شموس المؤمنين فيبرزها اقدارهم فيدار
زعماء المبتدعة وغيرهم من العوام عنهم بركته بحسنة ط انه كلية وكل قوله وهو العقول

تلهما بالنسبة الى عقله ثم اخرج حصاة من رمال الدنيا فقال اعجل ما رددت هذه
اي عن الكتب الماضية المنزلة على الرسول عليهم الصلاة والسلام وما ورد في هذه من سنته
فيما ورد عنها كثيرا قوله كالغة وكالاء وما ذكرناه من ان الجملة الكلية المروية فيما
الشيء واخذ الرمية وعربا الحلة ودابة قوله ذا الثقلين لتمسي الامر الخطير تغليبا لما
عليهما من ثقل التكاليف وقيل لهما اثقلا لارض قوله لو صور تصورا يستحيل صورا
ولازما تصور الشيء تعقله واحضاره وتصور الشيء امتثاله السعدي حاشية على
العضد قوله وبايخة المغلوبة يستدل انه على الخبر بعوة تصميه الى اخره ليفيد نفي
الشبهة ان تقول انا جاز بعفاير مصم عليهما كما ارجع عنها ولو نشر بالمناشير
كثير الغرائب وقيل من قال قولا باعتقاد حق وانا اعتقادي حق وان خالفه
جميع الكليات كما انا نصرف جزئيات بشرط الشكل الاول والكلية الكبرى بلا نتيجة
فيامه قوله فاز حقيقة ان جنتها لا تفنى ذاتا ولا نعيما وقد مر الكلام في هذه الجملة
لبسيط ورد اعجل لسان الرسول وعلامة انما يثبت حديثا ويحتج به لصريح عصمته
ولزلة مستوفيا على ثبوت المحتج ومن بعد الله الى اخره يتوقف على العلم بوجود
الفاعل موصوفا بالصفات المصححة للفعل فخرج من هذا انه لا بد من التكلم بالفعل الذي
يحتج به هذا الفيلسوف وابطاله الوثنية، من منكري الصفات بالكتاب والسنة على سبيل
استقلال الدور قوله واستعرض ان شاء الله لذكر الشروط الاولى وعربه وعجل عن فعل
خلاف وذكرهم في شرح الغصية وغيره مثال ما قلا عن المتعرب في شرح المقاصد الاولى
سواء العارف بالله وصفاته المواظب على الطاعة المجتنب عن المعاصي المعرض عن
الانهماك في اللذات والشهوات انتهى ويحتمل ان يكون هذا شرطا ثانيا للولي على
الكرامة لقوله لظهور خارق للعادة على يد عبد صالح مقارن للاصلاح ليس بنبي ولا في
حال قوله مرجوة فضية كلية موجبة قابلة كل ما هو من مهو عارف بعكس النقيض
الموافق لمذهب من ليس بعارف ليس بمؤمن او كل غير عارف فغير مؤمن او كل لا عارف فليس
بمؤمن وعكس النقيض المخالف لا شيء من غير العارف بمؤمن وركب المؤلف مذاهب
فضية مسلم صرفها وسوغ قولنا كل مقلد مسوغ عارف لان التقليد اعتقاد موافق
غير المعرفة فجعل منكر الفضية ضرب القياس وعكس النقيض الثاني من الشكل الاول

قوله هو الذي يشير الحدوث بالامكان هذا يحتمل كون العلة مجموع الحدوث والامكان او الامكان
يشهد الحدوث لان في كلا منهما اشارة الحدوث بالامكان قوله وقد اختلفوا المتكلمون في ان
حاجة الحادث الى الصانع هذا القول اختلفوا في الصحيح لتعلق القدرة بالمقدور وبناء على شرح
المقدمات قوله وقيل هو الحدوث وهو مختار الذين المتكلمين بهذا استدل ابراهيم بن سيار النظام
على وجود الصانع باحتياجه على ابقيه حسبما يفهم له من غاية الكرية قوله من وجوه
اربعة في التنبيه قال بعض المتاخرين الكرية المستدل بها على وجود الفاعل المختار اربعة
اوجه الامكان وهو ان يقال ان العالم حسب قبوله الوجود والعدم والمقدار والزمان
والصفات ويجوز له ان يقبل العالم قابل لقدر ما شيا والزمانة باختصاصه باحد المختلفات ليس
سببا بالاختصاص محال الثاني الحدوث وحقيقته الوجود بعد العدم فيقول الحاجة الى احداثه
لحالة منعها الحوادث وكل حادث فلابد له من الفاعل المختار يستند اليه ومنه المقدمة
الخفية وتختلف في العلم بها مسلك ضروري او نظري من هو الصحيح واختلف ايضا
في اربعة سبل الدليل والنتيجة مثل من يحاول ان يعقل من هو الصحيح والنتيجة بالحاجة الى
بدليل من الفاعل المختار الثالث الامكان والحدوث معا فيقول اختصاص الحادث بالوجود
بالوقت المعين بدل على العدم الجائز يوجب افتقاره الى مخصص وكل واحد من المتساويين
وبيرهما ويلزمانه واعجاز انه وغايره محال تعليله واستدلال على افتقار الحادث
الى السبب هو بين جميع الامكان والحدوث الرابع الامكان يشهد الحدوث وهو كالذي
قبله وكالذي قبله يقول الحدوث جزء او شرطها ان العلم بوجود الفاعل المختار لحصاص وزر
اذا كان جزء الوجود الدليل او كالدليل ان كان شرطا لحدوث العالم اجراء ومنهم
الحرق اما ان تختبره الاجماع او في الدليل اعرض فيقول الحرق الموطئة الى العلم القطعي
بوجود انه سبحانه ثمانية مرضي اربعة في اشيرازي اختبره في المتقابلات ليسية
ثمانية واربعين مرضي ثمانية في بسته منها على الجملة واما حسب التفصيل فلا تحصى
اجراء قال قسم الحي منهم اجراء وقسم الميت منهم المتقابلات ليسية وتختبر انسب ولا
ظاهر فلا يحيط بها عقل ولا يعلم الا الله تعالى فيها استيلاء لكمال العالم مقتضى
الى الفاعل المختار لكماله وكماله ينتفي ذلك امكانه وحدوثه ومقدار وصفاته
وارضه وسائر احواله ثم ان هذا الفاعل لابد ان يكون واجبا لذاته وقد افتقر الى ما افتقر اليه
العالم فلت وقوله والذي قال واما خصه باحد المتقابلين ليس بالمخصص محال ما

باختصاصه باحد المتقابلين بالمخصص محال باختصاص ذات المحل بالوجود مثلا
بالمخصص مقابله بالمخصص محال الخ ليس له الوجود من ذاته ليلزم قبوله لهما وبوجوبه لهما وقد
الوجود الذي اختص به ذات المحل قديما او حادثا ذاته المراد من الامكان المستدل
على وجود المقتضي للوجود من حيث هو لا يمتنع وجود، ولا عدمه فيلزم به هذا
الطريق العلم بوجود الصانع بمجرد العلم بامكان الموجود من غير توقف على حدوث
شيء لان الذين يستدلون بهذا الطريق قد يعلم حدوث العالم اما بعد علمه بوجود الصانع
حسبما بينه المؤلف في الشرح عند تعريفه بل هذا الطريق ويجوز من الحدوث وصار بينه
هذا القايل في التنبيه على الطريق الثالث سوم قد ابطل على الرابع لانهما لا يغني فان ذا
بيانه في بعد بدليل قوله وهو قال لذي قبله ان آخر ما ذكره من مادة الاختلاف
لم يتبين لي اذ لم اجد الهروي شرح الدليل ولا في جزء قوله وفي بعض يتقدر العلم بما
الحدوث على العلم بوجود الصانع كان من جملة الدليل فعل من جملة المرتوا الحدوث
على الوقوع الثالثة دليل آخر وجه دليل ان شرحه كالة الدليل قوله وثبوت العلم
بما لا يصح قوله في الحدوث اي مما لا يصح ثبوته في الحدوث اي انه محدود وهو تمكن من ايجاد
الموجود وهو معنى تحصيل الحاصل في الوجود بعطفه على ما قبله للبيان قوله مصدر
قال التتائية قوله استغنى بهذه المقدمة والصغرى نكرة قولنا هذا شاع
يصح الاحسان اليه قوله والممكنات متساوية في الامكان والجمع لتعلق القدرة هذا
مبني على احد الاقوال الراجحة في مسئلة اختياج الحادث الى الصانع وهو الذي
قوله يتبين ان وجه الاولوية سلامته من محال يختص بايجاده نفسه وهو الجمع بين اولين
مشار بين الى قوله وهو قول بتقابله هذا الكلام يتبين ان الظاهر زيادة الى التقابله
ظاهر بيان ان في الزيادة التي من التقابله كما على ذلك قوله سلامته من محال يختص
بايجاده نفسه ويتبين ايضا ان محله لقوله والجمع بين مشار بين للبيان ايضا قوله
من التقابله والتقابله هو الجمع بين المتساويين كما على ذلك قوله وهو متعلق قوله
بوجود مبني على ان ما بعد اذا لم يذكر قبلها الى اخره هذا من قوله لم اذكر شيئا
هذا في اول صورة لم تذكر قوله اذا ما ونحو من الكلمات عبارة عن المستقبل الخ
عن روح وبدر عن بعضه عن المحققين هذا كلامه قوله فيما سبق وبيان افتقر

الترتيب قال ومن عمل العلة الاول عمل العلة الثاني وهو علة الاول ونفسه ومادته وصورته
وهلم الى ان وصلوا الى عمل واهب الصور الذي هو اعلى الفياض من واجب الوجود لذاته العالم
بالفعل اي بنهايته الخير المحض من جهاتهم التي لا يقبل بها عاقل وقد انتصب المفرح في
شرح الارشاد كما يجاب لكن كلامه راجع قوله يلزم على حوادث لا اول لها الزم بعضهم
التناقض في قولهم حوادث لا اول لها لان لبعد الحادث لا يخلو اما ان يكون له اول او لا
حقيقته واجب بالبقاء الجملة بلا تناقض لان ارادوا بالحوادث حوادث لا تنحصر
وكل اول لها يجب التوقف ومن شرط التناقض ان يرد النفي والاثبات على الشيء واحد
نوعه وتلك الحوادث كلها مجتمعة في الاول انه لا ترتيب فيها. بيان اجتماع الحوادث كلها
في الازل انها بقدر حوادث ثلاثة متلاحقة بنية الوجود ثم تقوم في بعد الحادث الاول
انه حكم عارضها الى الحادث الثاني الذي بعد الاول بعد آخر عارضه ايضا الى
ان الحادث الثالث فيلزم على هذا ان كلام الحوادث مسبوق بعدم سابق الا ان كلهم
العوالم مجتمعة في الازل غير مترتبة فيها الا ترى انه لا يقال فلان بعد هذا قبل بعد هذا بخلاف
الوجود فانه تقول فلان وجوده بعد وجود هذا الحادث وهذا بعد وجود الاول وهذا
الثاني ووجود الثاني بعد وجود الثالث وهذا بعد آخر حتى ينتهي الى الاول
قوله ويجب ايضا ان يكون آخر ما في الزمان آخر هذا التقدير فتتعرض لانه
حتى على ان حقيقة الزمان هل هي بعد العدم او ثانيا قبل الآخر وهذا كثير عقيمه وهذا غير
مسلم لان لقائل ان يقول الزمان بعد آخر والتناقض موجود فان لكل آخر في حقيقة الزمان
بناء على قول من يقول القسمة الى آخر ثلاثية حسابية وافلية والا فزيادة ونقصان
ونقصان لا الى شيء بعد هذا او يقول القسمة ثنائية حسابات وزيادة ونقصان وهذا
وهذا نوع من الزيادة والنقصان بخلاف الهوى فان الزمان ما من زمان الى الزمان اول
لكن فرق جماعة كالبعض والعمري والبيضاوي وبعد الدين والعضدي الحوادث والحوادث
ولذلك الحوادث في شرح الموقف غير هذا التقرير ويبطل تقريرهم ان يقال لو تسلسلت الخ
قال متحاذية بلا نهاية لان لنا ان نفرض مسرحة ماكرة وحينئذ مثلا الى ما لا نهاية
بة له جملة واحدة ونفرض ايضا مسرحة قبلها بعدار مثلا كعشرة وراء مثلا جملة
اخرى ثم نفرض الجملتين الجزء الاول من الآخر والثاني بالثاني وهكذا

الى نهاية فان قال بانفراد كل من اجزاء الجملة الزائدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة قال
الشيخ مع غيره لا يلزم ذلك فيكون الزائد مساويا للناقص مع هذا باطل لانه لا وجود في اجزاء
الزائد ما لا يوجد بازاءه من الناقصة، فتقطع الناقصة ضرورة فتكون متناهية
يلزم تناهيها وهو خلاف المفروض فيجعل المتناهي بتناهي متناهي، بلا نهاية فتكون
الزائدة ايضا متناهية يلزم تناهيها وهو خلاف المفروض فيجعل عدم تناهيها بلا نهاية
فلو كانت الجملة غير متناهية بالقوة بالفعل وجود عدمه قال وهذا
نظما وعلى هذا التقرير درج الشيخ ابن زكريا بقصيدة حيث قال

ولا يصح نفس الحادث وليه ... عن الحوادث ولو توكيده
برهانه بالفتح والتطبيق ... تقرير عندهم التحقيق
جملة ما حدث للهوى فان ... لم يقترن انا بحق الزمان
ان لم يقترن انا خلى الاول ... فالكل والجزء سوى في المثل
فالكل بالنقيض حقا فتحا ... والجمع بين النقيض للنهاية

قوله واما بيان لزوم هذا المحال الخ بيان انه يلزم على قول الخصم له اول ان يوجد عدد
متناه زيد عليه واحد فصار الجمع غير متناه، قوله لان كل فرد فرض عليه عدد متناه فالجمع
مجموعها ان الحركة الواحدة اي على ما قبل الواحد والف حال كونه مجموعا وان ثبت
بالفتح على قبل هذه الحركة بيشير بهذا الكلام وما قبله الى ان ما من قوله في الزمان ولزم
ان ما يتناهى له يتناهى بزيادة واحدة يحتمل ان تكون واقعة على ما قبل الانقطاع
عندنا الحكم وما بعدها ويحتمل ان تكون واقعة على ما قبلها فقط وهو الظاهر هو
له عبارة عن مفارقة متجدد لمتجدد منذ المفارقة من النسبة بين المتجددين متناهية
حادثة ان النسبة متأخرة عن المتنسبين فتأخر الحادث حادث وبعض الفضلاء يقول في حقيقة
الوقت اذا اقترن جزئي بجزئي وقت الخصم على خطا عليه سفر زيد ورطلوع الشمس فالوقت
زيد وقت طلوع الشمس ولو قال الخصم لا يحل سفر زيد حتى طلوع الشمس قال له الحال
الشمس وقت سفر زيد قوله اذ لا واسطة بينهما بحق قال هو وجوده اي لا واسطة

قال الخ وخصص به هذا النوع لكمال التزيين فيه فانظر هل يبنى المثل على جعل
الخارج ما يلزم عليه من انتفاء واللام والموجود بالفعل مما لا يتصور
بالخارج بما وجه استحالته هذا قليل تحكم وخصص به هذا النوع قال المزلق على قول ابن
عبد الله انتهى ولما يحكم بالخواص من الضرورات والجواز
وربنا الله الحكيم العالم جل وعز تحكم الخ
قوله لقرطبت البيت بكسر الشين تناسى في النهاية فيقال هما لغة بمعنى واحد وقيل الأول بالكسر
الطابع اسم بطبعي وقوله بلم اروه واضحا كما هو على قول وقال عياض ذكر
هذا الحبر وخاض في الحقيقة او الحكاية الحبيب وبالله الحكاية فيه فرع فرع يسمى الذي
تفرع على الاسس من قدر اذا قدرت يوما بعد اخلاقي قوله ثم اعلم على ان لا يكون
تقول في بيان استحالة الفرضية انه ليس بجائز وكل محرض حادث فانه يحل بعد ان لم يكن فهو
ومثله في استحالة الجنة وذات تباين الجمال في الجنة قوله وجب لهذا الطابع ان يكون
قام زيد هذا ابتداء الدلالة على ذات احكام والصفات المعنوية وقد مر ما يتعلق بالمعاني
وعلى الصفتين والكل وجه قوله ما يعلل بها الصفتين المعنوية متفرع عليها يراجع
البنية والصفتين المعاني بان الصفتين المعنوية ولا المعنوية دليل على اثبات
المعاني ومعرفة الدليل فيما يجب به الصفتين ان المعاني ما يعلل
ما والمعنوية ما لا يعلل وجوه بنية تتميز على حالها وتتعلق وتماثل وتماثل
انتهى والمعنوية احوال لا تتعلق ولا تماثل لا تخالف لا تتحيز لمعانيها الخ ارجعها
وهذا اظهر على المعاني على والمعنوية معللات وان كان التعليل بمعنى الدلالة على
اهل البنية لا بمعنى ايجاد العلة معللا الشرح قوله لكن القدرة نسبتها الى جميع الممكنات
نسبة واحدة يعني ان المختص بالبياض مثلا لا يوجد انه قام رجل ببياض سوداء على
سواد وقام سواد على بياضه سوداء على قدر المقدار المخصوص والذي
يوجبه ويخرج من العدم الى الوجود الخ سوى بينهما وعين ما من الجهات والاحوال الذي وجد
به دون غيره من ذات وصفة وقدر انه فعل بعلم فالعلم تعلق بوجوده سواء بدلا
يكون قد اختص وانه جميع بالقدرة الشرح قوله فاذا ابطل من اعلمت
المطلقة خمسة اعلم في خمسة اعلمت بمعنى ان الله تعالى لا يخلو من اعلمت المطلقة والعلم

عالم لما يجب من التخصيص لكل بالوجوه الجائز ولكن لا يشتمل على مطلقة فقد حصل الجزم
جميع هذا المشروع مع عدم اشتماله على مطلقة فلا يكون اشتمال هو الراجح لعدمه مشروعا
يلزم على مذهب المحترم له بعليم ورد السؤال قوله ثم قد يقال انه لم يجز ان يعلل
وهما القدرة والمقدور بعلما الجنس وارادة لما خلق به وقادر لما يخلق له فعله او العلم وارادة
فانا نقول في ارض بقضية واحدا بان تلك مقدورة له ولا نصرف ولا شعور ولان الرسول يساوي
العلم وارادة وكذا المشقة حال قوله بان تلك مقدورة له غير محترمة ولا مقصورة
كان الشرع بخلافه قوله لما انه تعلق مع ارادة الفعل الخ اي اذا خلق الجزء
الفعل ولم يخلق له القدرة فقد يخلق له شعورا بالفعل ثم قد تعلق ارادته ان تعلق مع جزء مقدوره عليها او قوته
ولم يذكر المؤلف مع الخ عن الفعل قصدا لانه لما سبق للقصد الى الفعل لم يحتج عليه وانما يتصور
به الفعل بعد قوله لا يختص لزومه بفرض قدر الفعلة والطبيعة ان قلت الخ
خصه من قبل بالقدر حيث قال ويلزم ايضا على تقدير الفعلة والطبيعة قدر معين وجنس
حيوانا لانه له قلت الضرورة بطلان قولهما حاد تتبين فلزم نفيهما بالضرورة والتعلق
انواعي خاصة بالجنس لا يتجه الا ان يقال على حد قولهما حاد لانه له بالوجود
حيوانا قوله وتقرر ان ليسا وتقرر ان اخ هذا من ابيت اللعن وسوقوله ولا يكون
الجنس جنسا واحدا ابيت لانه قال ينفي الملازمة على العادة فالضرورة عند عدم العلم
فلا يحصل كما نقول لم تقع عند عدم الجنس حيوان بسبب لم يتجه فيما بالذي ينفي
الملازمة بتجيز والضرورة فعلى بجاء القول بالطبيعة وبقي اختيار الصانع سبحانه
قوله يدل على ان مزاج الاجسام لا اثر له في حصول انواع المختلفة وذا انتظام التام
بينة عدم الشرط فيه يعني بالاجسام سواء العالم كلها شيء واحد مثلا عدم
عدم اجتماعهما يقتضيهما معا حلاوة العسل وحرقة الخل يجزئ نوع واحد من
الكيفيات عدم اجتماعهما لا الكيفيات المختلفة وصار لهما قال احرق نظرا
للكيفية مرجح تحيزها بالجنس والاخر مرجح كليتهما المشاملة للكيفية عدم
ذلك الشيء وغيره من نوعه منوع ومنا معنى قوله لانواع المختلفة وذا انتظام
المتباينة ومنكر اسائر العالم ثبات من المكان وغيرها ويحتمل ان يعني بالاجسام
خصوص الماء والنار والتراب والهواء او يعني بها الخ ارة والبرودة والبوسة

بها من احياء الخ لم يقم به دليل يفسر مشيئته ع من خلق الموت قوله وهذا انه
جاء على العالم الخ وحتى يعلم ان مراد صاحب المواقف بقوله ان هذا اعني اصل الملازمة
ممنوع قوله ينتصب بها لا ينتصب باضمار اعلم وما قبله اعني اصل على نحو الشارح مع
قوله لما مر لكن ينتصب باضمار اعلم لما نقض واذا كان هذا من تتمة الجزاء يحتاج تقدير
الجزاء اعني اضمار الثاني على الاول بان يقال تسلم الملازمة انه متى مشيئة على عجلة انتفاء
ما يدل عليه تعلق بها وقوله لما دار القابل المشيئة لما يحلوا عنه وعرضه ولا نسلم عجلة انتفاء
ما يدل انه تعلق لم تتعلق به بالفعل حتى يجب ما يجب ان ينتصب به وما لا وانما يجب
مرجعه ما دل عليه فعله فان لم يدل الفعل لم يدر الوصف انه يجب الفعل من الجانبين
وذلك ينافي ما مر من الجانبين فلا نسلم بقي الثاني لان ما مر
اصل الامر نقض مرجع الضمير وكما يلزم قول الجواب قوله الجزاء ان الله وارادته و
العالم وغيرهما لما ان الامر اضمار ما ورد انه سبحانه على التحقيق قوله واذا
ثبت ان ارادته بما تتعلق الصفتين لم يتوقف عقلا على ارادات اخر تعلقات الجسمانية اي وا
يتوقف عليها عادة وانما يتوقف ان لو اتصل بها علق لكن لما كان تعلقها
مخصصا بما ليس بغير اجزاء لم يكن دونه حجاب نزل له منزلة اتصال الغير
به كذا قرره ولا يخرج الما ويل فضلا ولا سيما وحمل الاية على احتمالة البعيد مجازا امر
منه اشارة الى ان الصحيح الغير المحمول على صفتين والا ترتيب بحمل العلم والا يؤدي ان يعلم
بالمعلومات والعلم بالمعلومات ان كان جهلا على لا مجاز يتفرع الى ذهنية والا فرعية
عقلا ولا سمعا بل انما يتفرع لو علم العلم لا انا وان له العكس وابن الحسن الخ قوله
واناء بل قوله متكلما من اتضح بقال اتضح على الخ اجمع الانبياء والا يساعد الى كونه
تعلق متكلما قال ان المتكلم ذات عالمة بالمعجزة والمتكلم المتعلق الى المتعلق
عادة قوله وسواء جميع الرسل اجمعين واسم الصاد من ما بالمعجزات او تصديق من ثبت
صدقه ان الله تعلق بكلامه بلا واسطة والنواب وانه تعلق خبر بالنداء للخلاصة
وتوجه بالعطف على الصفات وجمع لدوره جمع الى الكلامي يثبت انه متكلم وهذا
جمع المتكلمين اضطر على لعدم الجملة وان اختلفوا في تعميم الكلامي قوله وجوابه
ان ارادته عمن انه رسول الملك الى اخره حاصل الجواب ان ما قول الرسل لا تتوقف

على الكلام النفسي الذي الكلامية مبايين ذاته وان توقف الكلام النفسي عليه قوله
ويتبع العلم تصريفه اتجاه الفعل الدليل على ارادة تصريفه لما يدل التخصيص
ذاته على ارادة وقوفها على ذا الوجه سواء العلم متبين على ذا لانه المخصص
عقلية من باب دلالة ذات الخصص على ارادة الخصص من احد ذاتي الملازمة ذا
نية قوله وقوله او الحجج تتنزل منزلة التصريح بالقول مسلم ولكن تتنزل منزلة القول
اضع على قول بدل على ارادة لا يفيد بمراد الجزء توقف دلالة الحجج على
القول النفسي الذي الكلامية وانما تتنزل منزلة ذا قول النفساني المتواضع عليها
يدل على ارادة تصريفه كقول النفساني يتواضع جاء لدلالة على ارادة التصريح
قوله كل صفة جائز لما يدوان تتنزل الى صفة ازلية وذا سحال ما علم جواز سواء مراد
انتفاء المنزل الى منتف عند عدم المقتضى لما يجب ذا مثال قوله والحق بين ذا قول على ان
نفس المقابض يقتضي ذا استمرار على الكلام بكونه تعلق عليها وكذلك الملك ذا يام ويشير
وذلك ان الملاحم الخ ناقض بيدا على خروا بين هذا بملك الشامل ان ارادة
بدليل الفعل لا قال ليل يعلق على نفس التقدير قوله واختصاصه شرف الدليل التلازم
بانه اثبات قضية كلية الى قوله فرد بسواء الخصم على تسليمه نعم شرف الدليل
وهذا يبعد نكر بان اثبات قضية كلية الى اخره قوله واخر القضايا الكلية من الجسم
سات والوجدانيات الى اخره مع ما اتصل به قبله يشير به الى ان استقراء العلم
ليس كليا وانما هو قضية جزئية الى بعض العالم يجري نفسه جزئيا مطابقا للمعلوم ولما
تم كليتها الا ما استقراء عادات ولعبر ذا استقراء بعد استقراء عادي ودليل سبحانه على
على الجواهر والاجسام عليه وانما يتمشى سبحانه الملازم العقلي يتوقف على قوله العالم
يجري نفسه جزئيا مطابقا للمعلوم من قضية جزئية بلا دليل صيغة سلم كليتها بعد
ذا استقراء كما كانت علمية بلا تم الدليل ايضا الظاهر لا تتم يثبت ايده الخ الكتاب
حيث قال ولو اتضح لما انتفى العلم ملزومه قوله وسلب ذاته وذا اختصاص له بعض
من سلبته عنه تلك ذاته بذا راده بذا اختصاص التعلق وقد عبر بالتعلق بدله قوله
بعد سدا وقال النجار معنى قوله مريدا انه عنه مخلوق ولا مشكل وفيه الوجدية بصفة
نفسية كما تعلق لما اطلعني من انتصف بها ويوجد كثير امن شراح الشرح بعضهم يسلب

عنه بجزء ما والنزع نعم شرح التلمساني اشبع بذل الشيخ ومراحسن بك بالنار ولا يخ
المحق ظاهر لك بتأمله قوله ومراد الشيخ المحاشي لما في الخارج في شرح ابن التلمساني الشيخ
بذل الشيء ومراحسن والله اعلم والشيخ المثال قوله اي توقف الصفة النفسية على مرتبة
وسوغان انما يستحيل في الصفة النفسية ان يتوقف على مرتبة لان الصفة النفسية تتقوم النفس
اي الذات والخفية بما لا تقبل النفي مع ثبوت الذات قوله ومراد الشارح صحيح بل من يقول
المدرك للتلميذ المثال المطابق بان آخر نعم ان التلمساني على ما ذكره لازم على من
يقول ان المدرك له هو المثال المطابق بل على مذا ينبغي ان يكون مثال الصغير صغيرا
ومثال الكبير كبيرا والظاهر يقول الزاهد راجع الى ذلك المثال سبب الادراك المطابقة في الحال
رج بخير لازم قوله تصور حتى ما قبله اي فيرد على اصل الفوليين ومن تبعهما
ح قوله وان اراد مطلق الانطباع سوحتى قول ابن التلمساني وفيه على
بارتسام الهول والغرض حلها الاصغيرا ولا كبيرا لان الثاني تنقطة الى آخره
قوله ولا يلزم الاعمام ايضا على القول بالانطباع عند السمع ان لا يدرك جملة
الصوت وفيه نظر مراد التلمساني بقوله لا يدرك الصوت قال البحر وانما الثاني بقولنا
اذا سمعنا صوتا علمنا جملته وذلك يدل على ادراكنا الصوت في الخارج قال
ابن التلمساني يعني لا ندرك انطباع الداخل الحاصل بقول البحر وجميعه يقال
انما علمنا جملته اي جملة الصوت لتخلفها بدن الصوت واستدل اعماله يكون
الصوت في جملة من الخارج سبب العلم بجملته لان ورود الهواء على الصماخ
من قبل الجملة كما ياتي صوت الرعد وجه الحاء من تحتنا قوله وان كما نسمع
الهروف من وراء الجدار وفيه ايضا بحث موجه ابن التلمساني قال في المحاكم
ولانا نسمع كلام الانسان من وراء الجدار ولو كنا لا نسمع الكلام الا بعد وصوله
له اليه وجب ان لا نسمع الهروف من وراء الجدار لان ذلك المتموج لم يصل الى
الجدار ليرتسم على شكله الاول قال ابن التلمساني ولا يعترض عليه ان يقال
صورة ما ارتسم في السماع من وراء الجدار لان جملته انما نسمع الصوت
مع انه اسرا سلم الجملة والمانع قد يمنع حصول السماع والجملة منه
وان كان الصوت انتهاء جملة او كثر فلا مانع من الوصول من قبل الجملة

كما يشترط شجاع المضيء عليا منها باذن مقابلة قوله كالشهيد
والخبير فانما يرجحان التعلق العلم على وجه خاص الوجه الخاص بوان
الشهيد العالم بالامور التي تحضر وتشهد وتذر الحضور اذا جاء عند ربه ان
اياه حتى البحر عند شيء والخبير العالم بخفي الامور التي يعلم الله العلم
بما عدا الى الخبر قوله بان مجرد التعرف لا ينتج ان تكون تعرفة بينما
تعرفة الشوعية اي من العلم والسمع او العلم والسمع بحيث يكون البحر نوعا
وحقيقة والعلم حقيقة اخرى وكذا السمع مع العلم قوله ولا يخ
نوعان خارجان عن نوع العلم لنكر مذا الحكم بان المحكوم من غير المحكوم
عليه فهو من عطف الشيء على نفسه فيكون للبيان ولا كان لا يوتى بالواو
الواو الواو عطف مغايرة لا يقال ما عند الله خير له ولا نحن او يسجد
ولا ذنب بما ذكر لان كثيرا ما يقع في كلام المصنفين مثل هذا او يكون
زاد ذكرا من جنس العلم وحقيقته او فحالفة له مسألة صحيحة
عليها اشكال ان قوية من الجانبين وكلام شرح ذا رشاد المفترح
وصعوبة سند المسألة واشكالها لما كملت ذا جوان الكلام القولين
بيما ايضا حجج كثيرة وفرق قلل المتولي الكلام في المسلمين قوله
ذا بالموجود المعلوم عليه ابن التلمساني الموجود الجنس ومن ايجابا
ذا الواجبة والتخصيص المعلوم ليس بمبين بما ذكر وكذا قوله والمطلق
والمقيد عليه ابن التلمساني قيد والمطلق والمجنس واحترز بالجنس
والمعلوم على الحقيقة الكلية ومن المراد به المطلق فانما لا تدرك
ذا بالعلم ولا تدرك بالبحر ونحوه من سائر الحواس قوله واحتج على ذلك
بما احتج به البحر انظر مل ترجع ذا شارة بذلك الى القول الاول يكون كما
يحتاج البحر او مبني راجعة الثاني ومبوظ امر ليظنه ويكون احتجا
جا على الزيادة وعلى هذا قوله وماذكرنا من ذا اشكال ورد عليه ان
ذان يقال التعرفة لا تنتج الزيادة والمانع من رجوع التعرفة الى آخره
وانظر على القول بانها من جنس العلم فانه يلزم على ذا انقلاب بينما

ما لو خلد ليلا تقوم الحوادث بذاته تعالى بما يقرّ بها منه ونحوا والله اعلم قوله
وهب التصور الخ وانما عمما الى الاذكار منذ الصغر اصلا يعني انهم انكروا تصور ابتداء نعم
واصرا توقع احدهم بين ان يتصور بلفظ المربع حيث وجد بالتتبع وهذا القول ان
يلزم له التجرد والزمن عليهم على بعض زيادة بالقلة هو ان القول بالتصور ابتداء
حادثة لا يحل بين بطلانه من وجوه كونه مريد النفس بخلاف اصلهم من ان الصفة
النفسية ثم لم يسعهم ذا يفي بذ قوله بلوح وجود عالمية ولا علم نعم تبوت
علم ولا عالمية الخ على الوجود العالمية على الثبوت لان العالمية حال الخ تشبه الخ ربحة
الوجود واعلى ان الثبوت في العلم على وجود لانه معنى موجود فجاز على عشر وما
ضعاح لانه تعسير صحيح من حيث اللغة قوله فان الجواز في الشاهد دليل على تحليل
احكام المعنوية بما يشبهها يعني ان علمنا سلما ان كانت حكما جاز ان يكون لما
منتفي بالسمع والتسليم ولا العلم ومن سبر حويل به اثبت الزاع في ذا رشاد انظر
تعيين الدليل في المفترح قوله لما ان انتفاء من خواص المحض بيانه ان انتفاء من
انما تعلق على الواحد اي الذات الواحدة لتمانع البلاص والشراء والحركة و
السكون والذات لا تمانع بعضها على الحال اذ من فاجة بتسكنه لا تقوم محل قوله
ما يجوز ان يقوم خاصتا عرض مختلفين الخ اراد بالمختلفين الحلاوين لكل الشراء
والحلاوة فلا يجوز في الضرر فالبياض والشراء قولا واحدا وذا اشار ان هذا بعد
في قوله فان الشراء لا يضاد الحلاوة قوله قال المفترح واعلم ان مسئلة سواد حلاوة
انما تلزم على مذهب من قال بثبوت الاحوال اي انما يلزم اجتماع الضدين بينهما على
من اثبت الحال ان خاصية الشراء زايد على ذاته وكذا خاصية الحلاوة فيكون الموضع
واحدا بجهاد ولوم انصاف قوله اما من ينفيها وقال الخص وصف الشيء وجوده الخ
الشيء الموافق لهذا الكلام المفترح محريا وخلاصه ويؤيد ذلك ان قوله على القول
بصحيح ومن الكلام قوله والتقدم على واجب الوجود محال لهذا راجع الى قوله ومتاخرا
عنه في العقل اي لغيره ان يكون المشروط متاخرا عن الشرط في العقل موضحا
العقل ان الله هو تقدم على المشروط بالذات فكان التقدم على واجب الوجود عندهم
محال بخلاف ما التقدم في الخارج ولا اشكال في استحالته ولا التقدم في العقل وغير التقدم

بالذات وسيوافيك وجه الخ قوله علم ان هذا التوقيف في العلم والوجود الذي
سيتبوء انتم انتفاء الى الخ اراد بالعلم التصور وهذا يفهم من قوله الذي لا يساعد ونصه
فوله كل مركب مفتقر الى جزء ما تصوروا انتفاء الى غيره ان يعنيهم ان له الخ يفيد انه
وجود يسلم انه يباين موجوده ان يعنيهم انه لا يفيد الوجود والمعنى به انه لا
تتصور ما هيته ولا توجد ما موصوفة به كما قلنا ان هذا التوقيف في العلم والوجود الذي
سيتبوء انتفاء الى آخره ولما اعتقد الخ هذه منذ الجملة يعني شبهة الفلاسفة
في ان انتفاء بعض محال التوقيف يوجب امتناره ان كل مركب مفتقر الى جزء وجزء
غير والمفتقر الى الغير لا يكون واجبا وتوهم انه ترتيب باعتبار الصفات واستعمل هذه
المقدمات في الاستدلال الى آخره هي مقدمات اربع الاولى قولنا الصفات توجب ترتيب
الموصوف اوند والصفات هي الثانية وكل مركب مفتقر الى جزء والثالثة وجزء ما
غير والرابعة والمفتقر الى الغير لا يكون واجبا اعتقد الخ هذه منذ المقدمات فاعلم
ونتيجة الاولى والرابعة لان الموصوف لا يتكون بصفاته فلما ان انتفاء بعض محال التو
قيف لا يقتضي امتناره المفتقر واول من قال بهذا المقالة الخ حتى قال الغنجي رحمه الله
ومودنا انه لم يخالف اصحابنا لانه جعل العلم بما سوى الباري تعالى جماعة كالبياض والحمرة
والسكر وطعوم ممن مزج الكلام بالفلسفة وبه قال الحاسدي في ابقاء وارده
المحققون من الخوارج الموافق المنصوص المقدمين ان الصفات واجبة الوجود قراءة ولا
صرلم انه القول بالاحوال امتنان لا يأبى بعض المقدمين كثير من مسايل اهل السنة ويرد
الى القول بالاحوال الزاعم ان الصفات اذا كانت ممكنة من حيث انها تتوقف الى محض
يستغل الكلام اليه قال قيل سوء مزج من حيث انه انما قلنا يفتقر المحض ويتسلسل
او ينقال الى المحض من حيث الزاعم يجيء القول بالحلة والشيخة والقابل بهذا القول
فرسر فته اصول الفلاسفة واعرض بشبههم الواهية انتفاء بعض محال التوقيف يوجب
امتناره هو قوله بعد والمفتقر الى الغير لا يكون ممكنا قوله بمعنى ان حلاوة الخ صفاة
تعلق الى قوله من محض حلاوة الخ هذه الغيرية تحقق ولا تكون لا صفات انه تخالف حقيقة
حقيقة الذات كما مر من تحالفه في حقا بهذا الخ ولان ابطل الغير هو ما ذكره انه الخ
اي في الحرم العلم ما يبقى وجوده مع عدم الخ ملا يقال فذكره انه يجيء انه ولا فذكره غير

علم والجنية تمنع اعتقاده وأهلا فلا يصح ان يقال به الجنية تمنع اهلا فلا اعتقاد لا
لغيرية وقوله اذا اريد به سلب الخبر حتى يكون المعنى بمعنى موانا ليست بخير ومنزا
السلب صحيح لعدم من صحة اطلاق لفظ الخبر لا لكن يصح ان يقال بمعنى موا واريد به هذا المعنى
الصحيح لما يومه البحث من الجاد وان اريد ما لفظه هذا مع الزوم موا الجاد لم يصح اهلا
فاذا لا اعتقاد لها صحة ولحل الوجه الثاني موهذا مع الكلام المؤلف لقوله لما يتعين ان يقال
قوله واذا تمايزت واختلفت اقتضت وجوها مختلفة به المقتضى اصل هذا الكلام لما بين الجليل
وغيره فانها اقتضت وجوها مختلفة به المقتضى له بالوجه الذي وجب الجلالة غير الوجه
الذي وجب الجعل والوجه الذي وجبهما غير الوجه الذي وجب الارادة وكذلك به القدرة
قوله واما حسن الجعل فيه الجملة وان جعلها بعضهم حالا على جعلها حالا فصاحب الحال
فيما يحتمل ان يكون الكلام والتقدير في قولنا لا يجوز ان يعلم بفعلا على هذه الهيئة الا يثبت عدم الخبر
حال وعدم الخبر قوله والحدوث والقدم ليسا فراتيش لجواز ان يوقف بهم المامية عليهما فانا
نتعقل العلم الى اخره هذا الدليل مسلم في الحدوث لما ذا تتعقل العلم الحادث بالله مع انه فعله
عن محدثه حادث والثاني لا تتعقل الحقيقة بدونه واما القدم فلا يتم به هذا الدليل الا لو كنا
نتعقل العلم القديم بالله بدون القدم ونحن انما نتعقله اجمالا انه كذا الذات والصفات
مجموع هذا والتعقل الاجمالي لا يتوقف على تعقل الوصف النفسي وقد تقدم مثل هذا الى
ان قال قدم على تسليم انتفاء العلم القديم لحادث باخص صفة الحادث وهو
التعلق بالمعلوم والمعلول يقال الخاص قد يكون اخص مما يماثلان لا يعم فان
بما يجب والقدم لما يكون واجبا للقديم قد ينسب في حدوث العالم حتى قال لو جاز
ان يكون بعض العالم قديما الى اخره والصواب ان الحنابلة لما سلم انه لا مثل لله تعالى في ذاته
ولا في صفاته قوله ولا يصح في هذه المقالة عن هذه الصفة وهي مع ذلك باطلة من
وجهين الاول ان الموجب انما يقتضي وجود ما الحال لا توجد ولا ادري ان المتكلم في
حوال انما ان المعنى انما يوجب حكما واحدا لا اكثر وقد حصل الموجب ما منا يوجب اربعة
احكام وهو خلاف المعنى هو قوله قال ان المتكلم اني ولا حجة في ذلك فان ما لها تسلم
وراء بالنسبة الى الحقيقة فذهاب الكعبي تميز الحقيقة وهذا ايضا جواب اخر وهو
ان جواز موسى عليه السلام من اسماء الجسم وهو تلقى فحاله بغير ما يليق به او انه قابل

غير ما يحتمل تسليما به مسلم تحامل الجاحظ فيما في قوله تحمل بيطلونه على الجملة تعريض
منه بغرض في عنايته بسؤاله عن كل ما ترد حقيقته وذلك ما سموا ولي بالسؤال عن
الصفات الخاصة الدالة على الوجود والتقدس وغوذ له ولهذا قال يغرض من حمولة
تستحسن ليه اذا تستحسن جوابه اسئله عن الحقيقة بحيث عرفني ما واسئله عن الذاتيات
بحيث بالخصيات وكذا قوله فانا ان رسولك الذي ارسل اليك يخبرنا موسى عليه
السلام بحيث بلا وضع ولا وضع ما يتميز به الباري سبحانه وكلامه يقول الخبر عن السؤال
عن الحقيقة فلا سبيل لك الى الوصف انها فانه كما يجب لله تعالى ان لا صفات
ترجمه على الهوامع ان ما ذا ان ما حقيقة الذات غير منصورة للبشر ولذلك ما سبيل موسى
عليه السلام اجاب بذكر خواصه وصفاته حيث قال رب السماوات والارض وما بينهما ان
كنتم موقنين تنبيها على ان حقيقة ما انه لا تعلم ذاته بذكر صفاته ولا صفاته ولكن تعلم
له ولم يشبه في جوابه فلهذا قال لمن حوله الا تستحسن وانه سأله عن حقيقته فاجاب
بذكر صفاته فلم يذكر ما هذا السؤال ولم يتعرض موسى عليه السلام لبيان ماهيته وجنسه
بذكر صفات اخر بقال ربكم ورب ابائكم الاولين لتنبيه بوجوه على فساد سؤاله وانه
ان يكون قابلا قال تعالى حكاية عن فرعون قال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فذكر موسى
عليه السلام صفات اخر واشار الى ان السؤال عن حقيقته ليس مراد الانعقاله حيث
قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون قوله واذا تبين لك ان اخر وصف الباري
تعالى مجهول عرفت ان ذاته تعالى مجهولة بالبشر به هذا ان ذاته اخص فانه لا يلزم
وانما الذي اعني كونه معلوما لنا او مجهولا والذي اختاره الشريف ابو جعفر لا يلزم شارح ذا
سر ارتفعه بالكلية محتجا على نفيه بوجوه كما سخالة الشيء الى القديم مع الحادث
في حقيقة ما هلت ولا فتقابه ان تبين في حقيقة الباري سبحانه من جنس او فصل
اذ الاخص من الذات للحقيقة عما يشاركها في الجنس كالحيوان يشملان هذا وانه لا
جنس للباري سبحانه ولا تركيب فيه قوله ومنزله لا اندرته ولا صاحبه وعلى وجه الوجه
ان يراد بالاخص ما سوا اخص من شمول البرية وهو ان يرى ربه احاطة قوله وما
لا خفية وهي العامية والقادرية يخ بالخاصية الوصف المتعلقة وهي عما يتعلق
ان المتعلق عندنا اظهر من قوله لا ندرك انه جزء من حقيقتي حتى ربما الحنفي من الجزء بي

على العلم بان القدرة على العلم مع العلم لا تتعذر عليه كالعلم لا استكاعة مع الفعل عندنا
شيء والنحو مثله في العلم والمتابعي للشيء مثابع لما حاصله ان القدرة الشيء يلابيح ان يكون
مع القدرة واحد المقدور ولا يكون مع ضده وان هذا اشار بقوله وتقدم العلم لابيح ان
يكون مع القدرة الى قوله واما وابحل ان يكون مع ضده فعليا في حصول العلم بلا تفاوت
على ان العلم النحوي يجوز ان يقع مع ورثة والمقدور ولا يوجد بدون مع ضده فدل على انه ليس
بضده له وضابط قوله ما لا يوجد موصوفة او موصوفة والعائد اليها محذوف عائد الى الشيء اي لابيح ان يكون مع الشيء او حال عدم قدرة لزيد قوله وتسمية اجزاء
ما تعلم به تسمية المتعلقة باسم المتعلق فاول بفتح اللام والثاني بكسرها وخلق الله ان العلم
متعلق بالمعلوم فاخلق العلم المتعلق بكسر اللام على الجزاء المتعلق بفتحها قوله ومن
مجاز شابه في السان يعني كان هذا والمجاز على المفعول لكسر كم في ضارب وضرب
اليمين بمعنى مضروب به ومنسوجه وكقوله تعالى هذا خلق الله بمعنى مخلوقه والمصدر
له تخلق يصلح للمستغرق بالفاعل المفعول فيعم ما ومنزا من المتعلق الذي عند او لا
التعلق الكلامي ورفع ايضا العقل اي اخلاق المتعلق بالفتح على المتعلق بالكسر
ومنه قوله تعالى يا ليتني المقتول على فاء ويل اي الفتنة وقيل هو حفيفة والبار ابلة
وقيل ضرية قوله حرفة ضرورية اي كحرفة المكسوب والتاذل من حلواء كل
واحدة من مذاق الحلق مجوز عنها لا قدرة عليها قوله الثاني ما علم بخبر دليل الثاني
ما علم من غير تقدم بخبر الثاني اعم من الثاني لا ما علم بخبر تقدم بخبر مدبعلم بخبر دليل
وقد يعلم بدليل بداهة ورية ولا يتوقف على كالله على نحو ما مر ان احكام يدل على العلم
بالضرورة واختيارا والمدل عليه بالنحو هذا الذي يغلب على النحو في اليمين وبينهما واسطة
تعلل العلم قوله في اليمين وهو قال ضروري لانه لا يفتقر بخبر ولا حاجة مقتضى
هذا الكلام ان اليمين والحنث ضروري مذاهب فان فيما عدى المحض الرابع للحنث ضروري
والذي في الارشاد وجميع الضروري هو المحض الرابع وهو ظاهر نه ضرورا وحاجة ونصه
بالحنث ضروري العلم الحادث بخبر مقدور والتحديد مع الاختيار ان يضرورا وحاجة واليمين لا
ضروري بخبر انه لا يفتقر بخبر ولا حاجة قال فد يتمثل كل احد من مباحث القسمين
بالحنث انا والعلم الحاصل من العلم الحادث المقدور بالقدرة الحادثة هذا كلامه

والمقدور

والمقدور بالقدرة الحادثة يشمل الاستدلالي والمكتسب بالحواس كعلم الحدقة بالبصر
والاخبار بالسمع ومثال الاول يعني العلم بالواحد نصف الاثنين ان العقل علم
من جزء والكل علم ان الضروري لا يحتاج والنظري لا يحتاج ولا يتجاوز ان الواحد
بالشخص لا يكون في زمان واحد في مكانين قوله بتعالى ان يكون بعلمه بوامضة او علا
ح فاذ خ والنور الجوري رحمه الله ونفعنا به التوحيد ان تعلم ان قدرة الله بلا مشيار
بلا مزاج وصنعه لما بلا علاج وعلة قال شيء صنعه ولا علة لصنعه انتهى قال الشيخ
ابو يحيى زكريا بياء مخناة انا لا نقول بقيمة المخلوق المتجيز بالقدرة بل المخلوق هو
في المحل لا مرجاز فيها بل نختار في التوفيق ان المخلوق مخالفا المتجيز بالكان او صلا
حيثا ولا يخرج في الصلاحية بانه نفس واطنة وكذا تخلق العلم ولا يقول المتجيز
قوله وخمت الحشوية المشئوم ان الحاكم سموا حشوية لقول الحسن البصري لما
تكلم بكلام سافه بمجلسه وقالوا يجلسون فريبا منه رد واهوله الى حشاء الحلقة
اي حفرها لما سمي المحدث له محشا لقول الحسن ايضا في زيد واصل الزعف
وكان يجلس اليه باعتزاله بغرد المعتزلة بين المنزلتين في مرتكب الكبيرة فاعتزل
عنا ومحى قوله في مرتكب الكبيرة بالمنزلة بين المنزلتين انه ليس بمؤمن ولا كافر
بل هو عليه احكام الاسلام في الدنيا وخلود النار على خلاف الكبيرة في الاخرة قوله والله
صت والكتة اي استرح ومن ممن يقولون بقول الخوارج وهم ومن وافقهم من خط المؤلف قوله
بان المكتوبة الدالة على الله سبحانه من لغة الله هم من خط المؤلف قوله قال الحافظ
ابو احمد بن مهران ما يخرج وما يكتب به اسم الشاربي لان سبب حفاظهم في ان المكتوب
من المحبوب بالحق ان اسم من المسمى على ما مر ومسمى الشاربي ويلزم ان الدلالة
بالدالة عليها تخرق وكذا الناطق به يلزم فيه ذلك ومن يقول ان اسم من المسمى
من العقلاء ومن مسئلة اختلف فيها قديما وحديثا فلا يحتج به على ان الكلام وان
التسمية التي من الحروف والصوت من يغير المسمى وان المكتوب يقول الصوت الدال
على بدالذي من مجموع الراي والباء والدال من نفس زيد بل هو الخرض نفس الجوهر
والقول بمثل هذا خروج عن الحد الذي ينبغي ان يحفظ من قال ان اسم من المسمى والبحث
اسم حقيقة في المسمى واعلم ان هذا من التسمية التي من البحث والكلام مجاز كقوله

تعالى يسبح باسم ربك العظيم والمراد بالاسم هنا ان الله اجل من ان يسمى بما لا يليق به ومنه ايضا
مع ونه اسماء سميت بها وانما هي عبارة عن التسمية وقد يعبر بالاسم عن اول التسمية
والاسم انه تعالى يتنزه ويتعظم ويتبرأ عليه وان ينعت بذلك اذا سماه بقوله اسماء وقد ينفي
بها اذا اتجاه الملحد الى اصنامه التي تتخذ آلهة والى تلقيبها بالالوهية بوجه ومن وضعوا
عليها اسم الله قالوا انما هي عبارة عن اسماء وضعوها لاصنامهم بالالوهية في نفسها
ومن جعل الاسم هو التسمية ومن جعله غيرها قال ان الاسم هو المسمى قوله عليه الصلاة
والسلام ان لله تسعة وتسعين اسما اي المسمى واحد وقوله تعالى ولله الاسماء الحسنى
والذين يقولون الاسم هو المسمى يريدون ان اطلاق الاسم على المسمى حقيقة واطلاقه
على التسمية مجاز وقد اخذ يحتج بذلك ابو منصور الماتريدي عن علمائنا ما وراء النهر ان
الاسم حقيقة بهما لا اطلاقا فيما عليهما واطلاق الاطلاق الحنفية هذا هو مذهب الخلاف
بل الاسم هو المسمى اولا يحتمله ظاهر اللفظ حسبما اقتضاه قول الحشوية وعلى
هذا فهم ابو حاتم ما التزمه وقيل هذا الخلاف على معنى ان الخالق والرازق ونحوهما من
اسماء الله الدالة على فعله مما يفاد به صفة ما او يضاف من غيره، وهذا قول اهل حقيقته
تعالى فالعليم والقدير مثلا من صفاته سواء ومذهب الاشعري ان الله وكذا الرازق ونحوهما
يفاد بهما عن صفة وصفات الفعل كالخالق والرازق غيره وصفات الذات كالعليم والقدير
هو هو غيره، وقيل الاسم يطلق على ثلاثة اشياء على الذات وان كان لها بعضها
باعتبار صفة كالعليم او فعل كالرازق وايه ميل المفتاح وهذا مختار ابي العباس
الرازي في معنى الحديث الاسم هو المسمى وهذا لحقيقة لما في نحو الفواتح ومبدى
الفواتح لمحصل المقاصد قوله مزج بعض المتفقهة في زمن الحريري هذا المتفقه
ابن حزم الظاهري وان كان مزج الصحابي وموصل مثل هذه المقالة
لا تليق بعلم الحريري بل هو سابق عليه بعلم شيخ الحريري وهو ابو علي الحميري وكذا
قوله في شرح الصحابي وحكى عن ابن حزم انه قال في المثل والنحل ان الله قد زعل اخاه الولد
الزنا وقوله ذكر استاذ ابو اسحاق ما سمع اني ان اول من احدث هذا المبتدع واشياعه هذه
الكلمة يعيب به الزنيد عليه السلام وان ابا اسحاق اراد بقوله هذا المبتدع ابن حزم
وان الشيخ ما بادر الى استاذه سابق على ابن حزم في هذه الكلمة وانما اراد استاذه المبتدع

اول

اول من سبق الى هذه المقالة فليعلم من موضع آخر من المقامات قوله وقد الم منهم جبان بما يتعلق
به اقتدار والعجز اذ متعلق القدرة هو الممكن وقد ايضا يتعلق العجز ومتعلق الابصار من
حيث جنسه واحدا لعلم بانه يتعلق بالاجناس الثلاثة وكذا الجهل وسائر اضداد العلم
وكذا النطق انما يتعلق بالموجود وبه يتعلق ضده الذي هو العدم بما يعم الجواهر من
الموجود والعرض المحدود قوله والبعد عن معارضة الحلوم العقلية على مقتضى التسميات
الشرعية استعمال الفعل على نسبة الشرع وهو انه مجتنب يخرج عن نحو ان ما لا يسمع
شرعا كالاشعري والقاضي وذا استاء واسلم الخبير بانهم من جملة المنقول عنهم
مزجا ما في الشرع بخلاف المعتزلة فانهم متبعون للعلامة يجوز ان حزم ما ينبغي
لورعا بخلاف الشرع من الحقوق مع اعترافه بالحلم بيت وقد اعلم الله منهم المذهب
المالكي والفقه المغربي ومن اورع مزج الفلاسفة بالمنقول نحو ما ليطلق
ومن احذر حذرهما وقد اعتذر السحر انتقاد ابن عزم لما جاء اول شرح المقامات
بان من قواعد الفلاسفة ما لا يقدح في العقائد الدينية ولم يناسب عنه الكلام من
الحقوق الاسلامية بل له خالفهم بالكلية واوردة الحاكمي يستحسان به في النقض
على المطيعي وزعم بعضهم كابن حزم والحاكم والحميدي رشد انه لا منافاة بين
الشريعة والحكمة التي هي الفلاسفة وانما مجتهدون صوابا جل منهجا بل لا يعتقد
في كتاب من امورهم التي الفلاسفة والشريعة المطهرة قوله غير ان المحترز انه لم يقل
انوا بقبائح الحروف وذا صوان به سبحانه وتعالى لما نفوا الحروف لما وراء ذلك انوا بقبائح الحو
ادث بذاته تعالى تعالى الله عن ذلك الحشوية فانهم لم يثبتوا الحروف الحروف وذا صوان
والله اشار بقوله ومثلهم فرحكموا بذلك لتعظيم محاولتهم بحيث تخلوا بالاسلامية وهم
محاولة محمد بن ابي الجسيناني فانهم قالوا بقبائح الحوادث بذاته تعالى بل ذهبوا
الحوادث بذاته تعالى تعالى قوله ولان العبارات بالحروف المواضعة والتوقيف يجب
ان يكون وضعه المواضعة على الحجل للبيان ويحتمل المحكم ان يكون الحجل والقول
بان واضع اللغة هو الله سبحانه وتكون المواضعة للقول بان اللغة اصطلاحية
وان هذا المعنى وبه اشبه من الواو والتوقيف الذي هو اعلى والاصطلاح لا يدعه على العر
لين يؤيد احتمال الاول انه اسقط المواضعة في قوله الا الحجل والتوقيف قوله

ورجوعه الخبر الى اهل نسخة التي يريدون الحاقه الى الارادة ورجوعه ما يجري
نفسه عنه الخبر الى العلم بنسخة السبعة وعبارة بعضهم ان العلم بكيفية نظم الصيغة والمعنى
مستفاد قوله قال ابو الله ام البخاري بالياء والصاد بالعاشرة ولم يدخل منهم
لما كانت هذه دعوى يسلمها الخصم اذ المخترعة يقولون اراد خلق منهم انتقلا
بالحمل والنقل شارا الى قول يقوله قوله اذ لو اراد خلقه لوقع ولما وقع النقض بغير
مشيئة المجبور ومشيئة الله تعالى الى اخره بقوله وقد اتفق انتقلت الى اخره
قوله بلو نقض لزم ورود الارادة لكان ولم يشاء الله وقوعه وقال قد يجيء ان يجيء انا
يجيء ان يجيء حينئذ بمعنى قوله والله لا اقصر عن هذا ان شاء الله قوله ان
شاء الله ان اقضي عني ولم اقض فعلى تقدير فهذا الحالف اذا كان صليبا ولم
يقصد مانع فيوما حوريا لفظا لقوله عليه الصلاة والسلام محل النفي محل
فلو نقض لزم المشقة لما يقولون لغيره ان يحنث فيلزمه الكفارة لوجوده
على عبيده لكن لا حنث عليه بلا جماع قال انه لا ارادة مع هذا الكلام قوله
ومثله كلام الاشعري بذي الحال اليقيني هو النفسي وبالنفسي عبر الغزالي في
شرح العمد ومراده ووجه التعبير عنه باليقيني والكلام يشمل والاقتضاء
النفسي بل هو نفسه على رجحانه راشح بذلك بوجوه ذكرناها مع ما الان
قال وقد اقتضاه حنيفة اخرى محاربة العلم والارادة فقد تبين بالنفس كلام ليس
بعرف ولا صوت والخصم يدعي كليهما سالمة والجزئية الموجبة تنقضهما قوله
لان نفي الصيغة يختلف باختلاف الصيغ الدال على المعنى الخبر النفسي
لا يختلف هذا الشكل قال وقيل الموارد تنقض بقاء المذهب وما اكثره بتوفيق
والله اعلم على تجرد العلم بحد والمخلوق بانه اختلف نفي الصيغة تجرد العلم
المتعلق تلك الصيغة لان علمنا بتجرد بحد متعلقاته وكذا سلم او صفة
المتعلقة كما سبق ولا يختلف عن ما يختلف قوله وان الصيغة الواحدة قد
تستعمل في الخبر والطلب مجازا والطلب ومعناه النفسي يختلف هذا
ايضا من امثل الشبه والذي النفسي هو الخبر والطلب ومعنى مختلفا ورد هذا ساقط
لا ان يحكم ما نسلمه باعتبار الموصوف بالاختلاف والموصوف بعدم الاختلاف قوله

واما الذي بالنسبة الى ما ذكره ضابطهم سؤاجواب حسن عن اشكال السكاكي بالاية
ومر رجوع التكذيب الى الخبر المنسوخ لا الناسخ لصرفه لسانهم يقول انبئ رسول الله
وخلهم يقول ليست برسول والمخبر ما ذكره اغلب ان الله لا يفهم ان صورة ما سوا الله
ولا كان يفهم ان قلوبهم واعمالهم ومنزا الجواب زايد على ذكر بحة التعدد والتعدد لكانه
منها في دخل وزاد التعدد ابعدا ومر رجوع التكذيب الى قولهم لم يقولوا ساحتي
زيدا بل رفعهم ان تنسبوا جل عن رسول الله حتى يتعصوا من قوله ولو رجعنا
من عند لم يجز جزم دخل قوله والذي استدل عليه راي الشيخ ابي الحسن
مشترك بين وقال ولا يقول انه حقيقة في النسبي مجاز في السببي ان يجاز لغوي و
حقيقة عرفية ومر كالجواب عن اشتراكه لم يتبادر السببي الا بقرينة ان ادعى
ادعاء الحنفية وجوابه ان تبادر الشيخ مع قولهم الكلام مجاز لغوي ان كان
حقيقة عرفية وطلب استعمال المجاز على الحقيقة العرفية حتى يصلوا لمجوز
قوله واذ عرفت مذهب اهل الحق بذكر الله عز وجل عرفت ان الخلاف اهل
كلام الله تعالى انه يحبوف بالصوت والحرف وبلا نسبة مكتوب في المصاحف محفوظ
على الدوام الله والحفظ والقراءة والكتابة مراوفات الدال ومعنى كونه محبوظا
ومكتوبا انه مدلول عليه بالحبر والقراءة وبالكتابة وقوله بل لما كانت مذكرات
له الى الله جل وعلا اطلق عليها كلامه مذكر الخلاف اخر وسواطلق كلام الله
ومر من باب اطلاق اسم المدلول على الدال عكس اطلاق الدال وهذا مر قول الشيخ قبل هذا
كانت مذكرة ان شاء الله على كلامه حال وعلا اطلق عليها كلامه من باب اطلاق اسم
الدال على المدلول خلافا لهذا الذي قررنا واين اطلاق الشيء من اطلاق اسم الدال على المدلول
وليس كذلك بل سواء حققنا او لا اشار سواء الخلاف بشرح التصدوق اطلاق اسم
محل حسما ذكرناه وبحتمل ان يكون قوله من باب اطلاق اسم الدال على المدلول اجعلا
الى اطلاق الدال وهو بعيد كما يلتئم معه الكلام وهذا قرر جمع بعض الشيخ من باب اطلاق
اسم المدلول على الدال قوله وكان الشيء وله وجوه ذكرنا اربع الاولى اخرى وهو توجيه اطلاق
كلام الله على القراءة والكتابة والتخييل الصورة والوجود الحاصل بعد الخبر النفسي الذي هو

وقف عليه

المعلم مذكرا ذاته بعد نسخ صفة المتكلم كما في شرح وظنه بانه من اصولنا ثم وجد
له في نسخة صحيحة من رأس على نجد المؤلف صفة المعلل كما في شرح الجلال
قوله بالقدرة صفة يتأتى بها ايجاد كل مقدور الخ هذا التعريف مبني على مذهب
الشيخ والجمهور انه لا تعلق بها الا حال خلاف مذهب القاضي والذي اختاره صفاته
موافق مذهب القاضي واحتج له في شرحها بما لا مزيد عليه قوله بالنظر الى انه
راجع الى القدرة وارادة الخ القدرة صفة يتأتى بها ايجاد المقدور الخ انه
والارادة صفة يتأتى بها تخصيص الخ انه ويدخل على هذا قوله لجد ليدخل
ما يتأتى ايجاده ولم تخصيصه من الممكنات الى آخره فان ايجاد القدرة والتخصيص للارادة
قوله تتعلق قدرة الله تعالى وتدخل تحت القدرة وجود ضد في المحل لانه لا يجتمع
العرض مع ضده ما يتأتى ايجاده بالنظر الى انه ويتبع وجود ضده قوله لجواز
ان كل محال يعلم بانه مستلزم محاذيره مما سلموه لجريان الاستدلال به لبيان الحال
وقد سلفت الاشارة اليه في وجوه الطرق الدالة واستحالة الكذب عليه حيث قال بالوا تنفي لم انتفى
العلم ملزومه مع انه خاص المعبر واعم المدعو به بين بما ذكر قوله ولو كان
تعميم الكل الاولى جريا بانه كقولنا وسواء اوجب واجاز والمستحيل يعني كما في الجلال العضد
حيث قال ويدل انواع الاتحاد بما له قوله لكان لخصص بحادي بالعقل
اذ يصح عقلا ادراكه والاشارة لكل موجود وصح في حقيقة تعالى وجب
له اذ لا يتصف بجائز قوله بقية ذاته وكذلك لا يجوز ان لم يوجد ان يتعلق بالخصص
عقلا بما تعلقت به في الشامل فلا يصح عقلا ان يرى الصوت وادراك الشم لا يعلم
غير الرائحة وبكذا مما قول الكلابية والغلاسفة قوله تعلق بالعلم بالمعلوم
العلم مذاهب فحسبي من بعد الله سعيد وحمل له حاول لا يجد جدا من جلالته
وخفيته وذلك لان يكون فذ قول سماع سوى الكليم بادراكه بصفة العلم فيزاد
افرد مرادفا للنفسي ادراكه بالكلية ثم موضع الخلاف القاطع وصور الاجماع على
ادراكه لقلانه تعالى بسمعه وبصره الخ قوله والقول بانه اخص في شرح الفية
ذاته الخ بقوله مراد الوجود سواء الصحح للرؤية به وموضوعه في سلم شراح الجلال
انه بها وقع النزاع في الرؤية قوله الخ من متعلق الرؤية وقد اتفاقا الجلال

المفتوح التي بعدي وقد تتعلق للهيئة اتفاقا واشار بقوله وقد الى ان قولنا للانسان
ليس واجبة بل يجوز ان لا يعلم الخ بعدي بعد او اشار الى ان الانسان يجوز تعلق العلم به بعد
فقال وانا للانسان بعد يعدوا نع اولا بعد ذلك قوله وقد لا تقع بها بعد والعلم وبعد العلم وتحتمل
على بعد المفتوح ان يكون وقد حالا من شيء اي الشيء حال كونه قابلة قوله وقد تتعلق
وقد ويفهم من ذكر الوقوع في السابقة التي انعدمت او التي توجد بعد ليست متعلقة
الا بقيد والتعبير بالوجود يدل على ان المتعلق بالوجود قوله لانشاء انشاء قول الهيئة خلافا
لمن قال انها تتعلق بالمعدوم ايضا وحجته اختصاص هذا الخلاف بالقول النفسي دون غيره فالمعلوم
ذاتي جائز ان يتعلق به الموانع الاربع الجميع بحيث لا تزول العلم او الشهوة او الغضب او الذهول
او ملة او غيبي مما قالوا عند الموانع لا يسلم ثم ننقل الكلام الى الموانع ونقول معلوم موجود
او ايضا فيصح ان يرى غدا الخ بلا موانع نظرا ويتسلسل فيلزم حدوث معلوم موجود
مانع رؤية الهية او غيبي مما مثل به ويحتمل ان يكون الخلاف في الموانع مطلقا والخاص
انما يتأتى فيه ومن قال يتأتى فيه غيبي مما مثل به لعله يقول على التحقيق به ثم رجع
عما به الكلام على رؤيته تعالى بالابصار ما مر ويخرج منه ان موضوع الخلاف معرفة ورؤية
الصانع واذا لم يعد المولى الى التسلسل وقطعه بقوله لا يقال لم لا يتسلسل الرؤية صانع فما
يمنع رؤيته وغيره من الموانع اشترط في الرؤية تعالى وتسلسل ذا نقول صانع من الصفات
الى صانع يمنع رؤية نفسه وغيره انتهى ووقع به مثل معزاه ثم رجع انه ان الرؤية
شيء بما يتبع ما مر منه قوله بعض اتباعه بالتعلق منع لما علمت حجته لقدار
بقوله حجته الى آن الجواز به قوله استحال العلم جزاء بمعنى ان الامكان العام ومعرفة
وجود الشيء وجب وجوبا اوله وليس المراد ان امكان الخاص اذا تعلق القدرة بكل ممكن
واجب جوازا اذ ليس بعض حجة بقوله لا بمعنى انه يصح ثبوته وبقيه قوله اما اذا كان
امتناع تعلقه به لامر ذاتي لا يلزم اجتماع بين الجواز والامتناع بعد الصانع كان بخلاف من
قبل استحالة فعل الكلية يجوز تعلق القدرة الحادثة به قد انه والذي اشبه ادراج الكلية
انه توجد ان بعد الكلية مقدور الله لان الكلية بالمحال ان المعنى حينئذ افعل ما شئت
انه ويرد ما قبله قوله وقد سبق استحالة العلم متعلقه بجهلة بجهل الخ

كان العزم فعلا فاعل وجود الجمعة او احدا لوجود مما قوله والزمان قبل المعنى المعنى
بفتح اذا الى يلزم التعلق بمستقبل واحدهما كان عزم صباحا الزم ان يتعلق الحلف بمحل احدا
متعلق العزم مثل المعنى فاو بعدا وجه لفساد الزم وبيه بفتاح المعنى المعنى قوله واجب
بالتعبير لمنع الملازمة اى الملازمة قوله لانا لو قلنا التطوع نفسيا الزم ان لا يرتفع تطوعا
بعد التلفظ بنية قطعه والجواب بمنع الملازمة بين محل او يكون معنى لا يرتفع تطوعا
بعد اى لا يرتفع مطلقا بعد او لا يرتفع الجمعة واما لو قلنا المفرض الزم ان لا يرتفع مع بقاء الجمعة
ما لم يفت الجواز لمنع بطلان التالي فقائله قوله الجمعة ظرف معمول لمحذوف احد المعلولين مع ما
واخر بيان انه لو قلنا ان فعل المتعلق بهما واحدا الزم عند الزمول لمحذور مما اجتماع الضدين
على ما لو تعدد بلا تفاوت حسب اختلاف المتعلق لا لعزم على امر والتخير عن غيره قوله
اما ان تعدد بحسب تعدد المتعلقات التي هي ثنتا عشرة خصلة معزا العلم والتكلم والعزم
واما زيادة على الثلاث ثنتا عشرة متعلقة فهما اذن اما يقال ان بعضها واحد اما ان تشابهي
او لا الى واخر قوله وتعين لانه اشبه بحال الحنث ما يمكن ان حالته قوله وايضا يلزم
توزيع ساعة بنتا عشر من المتعلقات على ثلاثة اجزاء من الجمعة اي يلزم ان يكون لكل واحد منها
ان قدر اجزاء ثلاثة او ثلث او ربع ان قدر ان الجمعة ثلاث او ربع وبانتزاع يعتبر العزم
الذي ينقسم عليه ويعينه فاذن بنتا عشر وقدم غير منتاه معزا خلف قوله لان
يعلق جملة الزمان بمنتاه واحدة للكل اي انه حقيقة واحدة وان انقسم الى امر ونهي
وخبر مما يحل معزا بامر مثلا بالجمعة او نهي عنها به يأثم او ينهى وبايجاد ذلك العزم العلم
والارادة وخبر مما وخبر فعل الكل قوله بان الخبر يفيد ان النهي يفيد لانه يفهم ان
خبر عن الشيء او نهي عنه وقوله والكلام يفيد اي يفيد النهي اذ لا يكون الامر الا بشيء ما فيجيء
عنه ان حاصل الجعلة والكلام بفيده قلت انما على جواز التكليف بالمحال وقوله
بقوله لان معنى واحد من الجملة لفظا ولم يفد اي واذا كان الخبر لا يفيد النهي والامر يفيد
النهي بقوله لان الخبر والامر والنهي صفة واحدة فان ما به يخبر معزما به يأمر وينهى لكانت
تلك الصفة من حيث انها امر تفيد النهي ومن حيث انها خبر تفيد ومن حيث انها نهي تفيد
الامر ومن حيث انها خبر تفيد فاذن يخبر بما به يأمر او ينهى وازا اجتماع النقيضين لما
ذهب العلم مثل العزم قوله قال ابن التلمساني ويمكن انما يقع الاختيار مراعاتها

اما ضمار الى واخر يرد عليه ان لها استثنان رد الامر والنهي الى الخبر الذي يراد به الانشاء فتعلقه
فاخر الانشاء الكلام والبيع بعزم واحدة واما الى الانشاء وحقيقته خبر جملة الخبر ما بين متعلق الصول
بالوحدة الذي معزم متعلب لما استثنا قوله ورد عليه بان المحسوس الله تعلق بالامر والنهي غير الذي
تعلق الامر والنهي ورد على الخبر ايضا امر الشرع وفي الذمة اذ العلم بهما والذي لا يتعلق بالامر والنهي
على ما يشاء فمتعلقه على ورد مما على الخبر قوله وبتسليم كل على الخبر فقوله
ان من منهي مزجرا بما يعاقب ما ولكنه ورد بجواز التخيير في جملة الواجب المخير ما ان
ما ان على بالحفاظ على تركه ليترتب عليه ترك معوجيم مترتب ان يكلف الله حتى يستثنى بعضا على الاول
ويعود ما قلنا ومعنى الاخر اي معزم الصنايب لمعنى الله الخبر بتعلقه مراد المكلف قوله والعزم
يقول لو فرد ورد بتصرف الامر العزم بدون الوجوب او الجزم التعلق الامر والنهي والخبر الى
واخر معزم الكلام له تعلق بما اذ على الخبر به قوله لما امر والنهي خبر بحلول العقاب اذ ما يتعقل الامر
والنهي الا بتعلق بالعقاب بدون العقاب والا كان على الباطل والخبر الى ينهى الى عليه لما ما والزم يتعدد
بتعدد من حيث او جزء قد وجزء خبر وخبر لا يجوز فيه خلفه واذا استثنا الزم تعدد بتعدد
انما معينة معزا الى الجزء الجملة لان معزم امر انها جميعا واذ الجزء امر به متعلقة بجزء المعين
من المخيرين ومعزم معزا اول الجزء قوله او جزء اصطلاح لانه قولين الى اهل الدين
قول الفقه قوله او نقل عن الغزالي والاصل تعاصيه نفسية معزم بريء الفعل وترك ما هو الصحيح
الثاني على معنى ان الله يثاب بتركه واجر النفسه اي المعنى يقرع به بل على معنى يثاب الترك وعلى
به اي قول للفرع والبقاء نفسيين به يفعل قول او جزء كزيد ولم يتزك العزم الا من صيغة الفعل
ي وان او واجر واجر معزم الجزء اذ يلزم فيه الفصل وفيه المعنى ما المعنى ان العزم
قالبها عزم الملازمة واجر معنى بقي الفصل يكون واجرا او جزء والزمان نفس الزمان وبذا
ظاهر الله تعلق بعد الفعل ومنه او جزء ايضا ومنه او جزء على هذا القول فعزم مثل معزا العزم والبقاء
قوله بعزم افعال سبعة اي الواجر الباطن وبين مع الحقيقي انه قوله هو جملة او جزء اما
ان يكون نفس الماهية لمعزوم الشرع الى واجر اي نفسه ماهية ماع حتى لا الشرع كزيد وتحمر
ي قولنا مما واجزء اعبدوا ونضم الى هذا والبقاء واجر مزوجه كثير مزوجه وذلك الجزء